ملف العدد

تطوير التعليم
في العالم العربي
(الإمارات العربية المتحدة نموذجاً)

سحر عبد الرحيم
مدير تحرير دورية آفاق عربية

يقاس تقدم أي دولة في العالم المعاصر، بمجموعة من المؤشرات أهمها تلك الخاصة بمؤشرات التنمية البشرية، والتي منها: الرعاية الصحية، البنية التحتية، الحريات والتعليم، وتشير أغلب تلك المؤشرات إلى وضعية متدنية لأغلب الدول العربية.

يعد التعليم أحد أهم أعمدة بناء الحضارة الإنسانية على مر العصور، وهو سبب نجاح الكثير من الأمم، فمثلا سنغافورة كانت دولة فقيرة، ونسبة الأمية فيها مرتفعة، أصبحت أحد أبرز الدول عالميا من حيث القدرة التنافسية الاقتصادية وكلمة السر كانت التعليم، حيث تبنت الحكومات المتعاقبة منذ استقلالها عن ماليزيا في ١٩٦٥ سياسات ومبادرات متعددة ومبنية على بعضها البعض كان من شأنها الارتقاء التدريجي بكافة مناحي العملية التعليمية من حيث: تطوير وتحسين المناهج، رفع أجور المعلمين، بناء المدارس، مما أدى إلى ارتفاع المستوى التعليمي كماً ونوعاً، كما ساهم في انتعاش اقتصاد الدولة ونموها السريع.

في المقابل تجد أن مشاكل التعليم متعددة ومتشعبة في العالم العربي، أيضا تجد

أن وظيفة المعلم تعد من الوظائف ذات الدخل المتدني والمتوسط في الوطن العربي، ويلاحظ أيضا أن عدد المدارس ووجود المرافق والأدوات اللازمة فيها محدود، بل يكاد يكون معدوماً في بعض المناطق الأقل حظاً من العالم العربي. ويعاني التعليم الجامعي أيضا من الكثير من العيوب والمشاكل التي لا حصر لها: ابتداء بارتفاع تكاليفه، ومروراً بقدم مناهجه ومقرراته، وانتهاء بعدم تواؤم مخرجاته مع سوق العمل، ومن الجدير بالذكر أن الإناث في الدول العربية يحظين بفرصة أقل من الذكور في التعليم، وخاصة التعليم الجامعي، حيث يتم حرمانهن منه لأسباب تتعلق بالعادات والتقاليد تارة، والفهم الخاطئ للدين تارة أخرى .(١)

أولا: التعليم في العالم العربي.. مؤشرات رقمية:

تعتبر نسبة الأمية في الدول العربية واحدة من أعلى النّسب في العالم، حيث ناهز عددهم بحسب آخر الإحصاءات والتقديرات الـ ٧٥ مليون نسمة، أي ما يمثل أكثر من ٢٠ % من إجمالي سكان المنطقة، وحوالي ١٠% من مجموع عدد الأميين في العالم الذي قدّره معهد اليونسكو للإحصاء عام ٢٠١٦ بـ ٧٥٨ مليون شخص. ولئن عمّقت الأزمات والنزاعات المسلّحة في عدد من الدول العربية هذه الوضعية الحرجة بحرمان ما يزيد عن ١٣,٥ مليون طفل من حقهم في متابعة تعليم مدرسي منتظم، فإن لها أيضا أسباباً هيكلية مزمنة منها ضعف نسب الالتحاق بالتعليم، وارتفاع نسب الانقطاع المبكر عن الدراسة، وعدم تكافؤ الفرص باعتبار النّوع الاجتماعي، ناهيك أن عدد الأطفال غير الملتحقين بالتعليم عند بلوغهم سن الالتحاق بالمدرسة يفوق في الدول العربية الـ ٦،٢ مليون طفل، وأن ما بين ٧ و٢٠% من الأطفال الملتحقين بالتعليم في هذه المنطقة يتسربون منه قبل استكمال المرحلة الابتدائية، وأن التفاوت في نسب

الأمية باعتبار النوع الاجتماعي هو الأعلى في العالم، حيث تقدر هذه النسب في صفوف الذكور بـ ١٨ % في حين تتضاعف بين الإناث تقريبا لتبلغ ٣٤ %.(٢)

رسم بياني يوضح تقديرات منظمة اليونيسكو

حول معدلات التعليم في العالم العربي(٣)

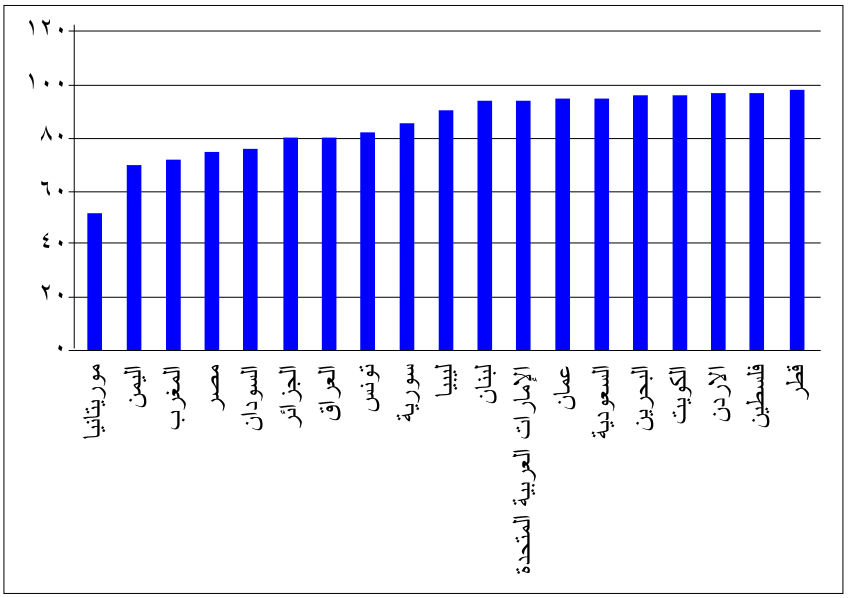

لا يمكن التعامل مع الدول العربية جميعاً بنفس الطريقة من حيث بحث وتحليل الواقع التعليمي فيها، وإن كان هناك العديد من المشكلات المشتركة بين هذه الدول إلا أن الخصوصية التي تحملها كل دولة ترتبط بقضاياها الداخلية التي أثَّرت على مجمل مجريات الأحداث فيها وقد كان للثورات العربية دور فى حدوث تغيير كبيرعلى جميع الصعد ومنها التعليم الذي يشكل رافعة النهضة الحقيقية لأي مشروع حضاري، ويمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاثة أقسام: دولٌ حققت نجاحات معينة في ميدان تطوير

التعليم على المستوى المدرسي والجامعي كدول الخليج والسعودية، فقد استطاعت هذه الدول أن ترفع من عدد الملتحقين بالتعليم المدرسي إلى مستويات متقدمة، ثم رفع كفاءة المعلمين واستيراد مناهج تعليمية متقدمة والسعي في تطوير الأنظمة والقوانين والمظاهر العمرانية كالمدارس والجامعات والمباني التعليمية. ودول غرقت في الحروب والمشكلات التي تحتاج إلى سنوات طويلة لحلها انطلاقاً من حل مشكلاتها السياسية وصولاً إلى إصلاح منظوماتها المجتمعية، مثل سوريا والعراق، لا تزال تعاني من مستوى تعليمي متدني لا يحقق أدنى متطلبات حاجات العصر و المجتمع.(٤) ودول أخرى بدأت تخطو خطوات جادة نحو تطوير التعليم كمصر والأردن وتونس.

ففي مصر وافق الرئيس السيسي على تطبيق الاستراتيجية الجديدة لتطوير التعليم ابتداءً من سبتمبر ٢٠١٨، والتى تتفرع إلى أربعة محاور هى : تطوير نظام التعليم، وتعديل نظام الثانوية العامة، وفتح المدارس اليابانية، والمدارس التكنولوجية بالنسبة للتعليم الفني، كما أعلن البنك الدولي فى إبريل ٢٠١٨ موافقته على دعم تطبيق الاستراتيجية بقرض قيمته نصف مليار دولار تسدد على ١٠ سنوات.(٥)

وفى الأردن، ومنذ أن تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية فى سبتمبر ٢٠١٦، أصبح إصلاح التعليم عنواناً رئيسياً من عناوين الإصلاح الشامل في المملكة.من المفترض أن يتم تنفيذ أهداف الاستراتيجية الوطنية على مدى عشر سنوات، وقد بدأت خطوات فعلية لترجمة التوصيات إلى سياسات وتشريعات ووقائع ملموسة، حيث تم إنشاء المركز الوطني لتطوير المناهج، وبدأ العمل على تحديث مناهج الرياضيات والعلوم، ومراجعة المناهج الدراسية من الروضة للصف الثاني عشر. ويستعد المركز للدخول بشراكات مع مؤسسات عالمية للتعاون في مجال تحديث المناهج، كما بدأت أكاديمية الملكة رانيا لإعداد المعلمين، التي ما تزال في طور

التأسيس، عملها بتخريج الفوج الثاني من المعلمين المؤهلين، وتنوي إطلاق برنامج متكامل لتدريب جميع المعلمين على تدريس المناهج الجديدة، أما التحدي الأكبر في هذا المجال، فهو إيجاد صلة منهجية بين امتحان الثانوية العامة والتعليم الجامعي، لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل بتوطين المسارات المهنية والتقنية على المستويين الجامعي والمتوسط بدلا من المسارات الحالية التي تتعارض ومتطلبات السوق الأردني وحاجات الأردن من الكفاءات المدربة، وهو المسار الوحيد الكفيل بتخفيض معدلات البطالة، وإنقاذ الميزة التنافسية للأردن كمصدر للموارد البشرية، وهي الميزة المهددة بالضياع حاليا.(٦)

وفي سلطنة عمان: تؤكد المؤشرات الإحصائية التزام السلطنة بتحقيق أهداف التعليم للجميع، ومن أهمها: تمكين الأطفال من إكمال التعليم الابتدائي، حيث حققت السلطنة ما يزيد على (٩٨%) من نسب الالتحاق، أما فيما يتعلق بهدف المساواة بين الجنسين في التعليم المدرسي فقد حققت السلطنة ذلك منذ عقدين من الزمن، أما الهدف الخاص بالتوسع في برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة وتحسينها فقد تمكنت السلطنة من تجاوز النسبة المحددة وهي (٢٥%) لتصل اليوم إلى (٤٠%)، وفيما يتعلق بخفض نسبة الأمية بين العمانيين للفئة العمرية (١٥-٤٤) فقد انخفضت النسبة إلى (٢,٢%) في عام ٢٠١٥م.

كما قامت وزارة التعليم بتطبيق نظام إدارة الجودة وفقاً لمتطلبات مواصفة أيزو ٩٠٠١ في المديرية العامة للتخطيط وضبط الجودة، والمديرية العامة للشؤون الإدارية بديوان عام الوزارة، وقد بدأت الوزارة في تعميم هذا النظام على بقية القطاعات الأخرى بالوزارة بدءاً من العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧م.وتتركز سياسة الجودة على تحقيق أهداف معينة منها: تقديم خدمات الموارد البشرية والشؤون الإدارية بمزيد من

الدقة والسرعة والشفافية والعدالة باستخدام التقنية الحديثة، والعمل على تجويد خدمة النقل المدرسي بتوفير المتطلبات البشرية والمادية اللازمة ومتطلبات الأمن والسلامة فيها، والتخطيط الجيد لاحتياجات المدارس من الكوادر البشرية والأبنية والمرافق المدرسية والعمل على توفيرها، وضمان مستويات عالية من الدقة والجودة للإحصاءات والمؤشرات والمعلومات ذات العلاقة بالحقل التربوي.(٧)

وفى تونس : طبقاً لمؤشر جودة التعليم العالمى لسنة ٢٠١٧ والصادر عن المنتدى الاقتصادى فى دافوس، تحتل تونس المركز السابع عربياً فى كل من المستوى الجامعى والمستوى الابتدائى، بينما تأتى فى المرتبة ٨٤ عالميا فى مؤشر جودة التعليم الجامعى، والمرتبة ٨٦ فى جودة التعليم الابتدائى.(٨) وقد وافق البنك الدولي فى مايو ٢٠١٨على قرض استثماري بقيمة ١٠٠ مليون دولار لدعم جهود الحكومة التونسية الرامية إلى تحسين جودة التعليم الابتدائي وتوسيع إمكان النفاذ إلى خدمات التعليم قبل المدرسي في المناطق المحرومة. وتحسين كفاءة المعلمين ومديري المدارس، ومن المتوقع أن يعود مشروع (تدعيم أسس التعليم) بالنفع على أكثر من مليون طفل.(٩)

ثانيا: التعليم في دولة الإمارات العربية:

يحظى التعليم فى دولة الإمارات العربية المتحدة بأهمية كبيرة، حيث جعلته القيادة الإماراتية الأولوية الوطنية الأولى. ولقد ظلت المقولة الخالدة للمغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الأب المؤسس لدولة الإمارات العربية المتحدة الحديثة نبراسا وطنيا لكل عمليات التقدم والتحديث التي شهدتها الدولة، حين قال "إن رصيد أي أمة متقدمة هو أبناؤها المتعلمون وأن تقدم الشعوب والأمم إنما يقاس بمستوى التعليم وانتشاره". تلك المقولة كانت الأساس الذي انطلقت منه الإمارات، حيث اعتبر الشيخ زايد بن سلطان، أن تعليم الناس وتثقيفهم في حد ذاته ثروة كبيرة، ونشره واجب

قومي على الدولة التي تريد التقدم، لبناء جيل الغد، فالعلم ثروة وهو مادة بناء المستقبل. لذا كان التعليم محور اهتمامه والقيادة الرشيدة، وعملوا على النهوض به، فوفرت دولة الإمارات التعليم مجاناً لجميع مواطنيها ودعمته بالكثير من المشاريع والمبادرات، ليحظى أبناء الوطن بسلاح العلم والمعرفة لمواكبة ركب التقدم وتلبية احتياجاته ليصل به إلى أعلى المراكز عالمياً.(١٠)

ولقد تواصل دعم التعليم في دولة الإمارات وتمويله والاتجاه به في منحى التعليم الفنى الذي يوظف التكنولوجيا في التعليم، وطبقاً للمؤشر العالمى لجودة التعليم لعام ٢٠١٧ فقد احتلت الإمارات المرتبة التاسعة على مستوى العالم، ويعتمد المؤشر في تصنيفه للتعليم العالي والتدريب في الدولة على عدة معايير وهي: كمّ التعليم والذي يقيس معدل الالتحاق بالتعليم العالي والثانوي، وجودة التعليم والذي يقيس جودة نظام التعليم، وجودة تعليم الرياضيات والعلوم، وجودة إدارة المدارس والمؤسسات التعليمية وإتاحة الإنترنت بها، وذلك بالإضافة إلى التدريب الوظيفي، الذي يقيس الإتاحة المحلية لخدمات التدريب المتخصصة، وحجم تدريب الموظفين.

ولقد طورت وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات استراتيجية ٢٠١٠ – ٢٠٢٠ لتحقيق نظام تعليمي رفيع المستوى وفقاً لمرتكزات الأجندة الوطنية ورؤية الإمارات ٢٠٢١ التي تسعى لتعزيز جودة العملية التعليمية، وبأن يكون طلاب دولة الإمارات من بين الأفضل في العالم، في القراءة، والرياضيات، والعلوم، ومعرفة قوية باللغة العربية. وتضم الأجندة كذلك مؤشرا يقيس نسبة المدارس التي تلبي معايير محددة لجودة المعلمين استناداً إلى نظام واضح لتقييم وقياس الأداء، حيث يعتبر محور جودة المعلمين أحد أهم محاور جودة العملية التعليمية (١١).

وركزت الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات ٢٠٢١ على تطوير نظام تعليمي رفيع

المستوى، حيث ستشهد السنوات القادمة تحولاً كاملاً في أنظمة التعلم والتعليم. لذا تستهدف الأجندة الوطنية أن تكون جميع المدارس والجامعات مجهزة وجميع الطلاب مزودين بالأجهزة والأنظمة الذكية وأن تكون المناهج والمشاريع والأبحاث عبر هذه الأنظمة الذكية. كما سيتم مضاعفة الاستثمار خلال السنوات القادمة لتعزيز الإلتحاق برياض الأطفال كونها تشكل أهمية كبرى في تشكيل شخصية الطالب ومستقبله، كما تتطلع الأجندة الوطنية إلى وضع طلبة الإمارات ضمن أفضل طلبة العالم في اختبارات تقييم المعرفة والمهارات في القراءة والرياضيات والعلوم، إضافة إلى رفع نسبة التخرج من المرحلة الثانوية بما يتناسب مع المعدلات العالمية. وتهدف الأجندة أن تكون جميع المدارس متميزة بقيادات ومعلمين مرخصين وفقاً للمعايير الدولية وأن يكون الطلبة فيها متقنين للغة العربية.(١٢)

وفيما يلى عرض لبعض المحاور التى تظهر اهتمام دولة الإمارات العربية بتطوير التعليم :

١- مراحل تطوير التعليم فى الإمارات :مر التعليم فى الامارات بالعديد من المراحل التى يمكن رصدها على النحو التالى(١٣):

أ - تعليم الكتاتيب أو المطوع

هذا النوع من التعليم كان سائداً منذ زمن طويل، وقد مارسه عدد كبير من المطوعين والمطوعات، وهم المعلمين القدامى، واعتمد تعليم المطوع على حفظ القرآن الكريم والأحاديث النبوية إلى جانب التدريب على الكتابة والخط والإلمام بأركان الإسلام والوضوء، وقد ظهر نوع متطور من التعليم المطوع نتيجة لاختلاف الدروس التي يؤديها بعض المطوعين وتنوعها بتنوع ثقافتهم وسعة معرفتهم مما أدى إلى ظهور تمايز واضح في الدروس التي يتلقاها الأبناء على يد بعض المعلمين القدامى

وقد استمر تعليم المطوع حتى بداية ظهور المدارس التطورية حيث تراجع دوره تدريجياً ثم اختفى من المجتمع.

ب- تعليم الحلقات العلمية

هذا النوع من التعليم مارسه عدد قليل من الفقهاء والعلماء والمطلعين الذين توفرت لديهم معرفة واسعة في أصول العقيدة والفقه والتفسير والنحو والإملاء والتاريخ والدروس الدينية المختلفة، وكانت دروسه تعقد في زاوية أو ركن في أحد المساجد أو يخصص لها مكان معروف في بيت الفقيه نفسه أو في بيت أحد التجار أو الأعيان في البلدة وقد ازدهرت الحلقات ودروس الذكر في الإمارات منذ فترة طويلة لكن أشهر الحلقات تلك التي أدارها علماء من نجد تواجدوا في رأس الخيمة أثناء الحملة البريطانية عليها سنة ١٨١٩م وشهدت مدن الإمارات العديد من أروقة العلم التي قام بإحيائها علماء كبار زاروا البلاد آنذاك، وظلت مصدراً للعلم والفقه وقد تخرج منها الرعيل الأول من رواد الإمارات، ثم تراجعت مع ظهور المدارس التطورية وبداية تطور التعليم ودخول المقررات والدروس الحديثة.

ج- تعليم جديد أو شبه نظامي

ظهر خلال الفترة ما بين ١٩٠٧م إلى ١٩٥٣م. ففي هذه السنوات أدى تأثر تجار اللؤلؤ الكبار (الطواويش) بحركات الإصلاح واليقظة العربية، ثم فتحوا المدارس التنويرية في المدن واستقدموا العلماء لإدارة تلك المدارس والإشراف على تنظيم الدروس وسير التعليم فيها ومن أشهر المدارس التطورية: في الشارقة المدرسة التيمية المحمودية سنة ١٩٠٧م، والإصلاح سنة ١٩٣٥م. وفي دبي الأحمدية وقد تأسست سنة ١٩١٢م والسالمية سنة ١٩٢٣م، والسعادة سنة ١٩٢٥م، ومدرسة الفلاح سنة ١٩٢٦م. وقد شهد التعليم التطوري في إمارة دبي تقدماً ملحوظاً منذ عام

١٩٣٦م، حيث تأسست دائرة المعارف، وترأسها الشيخ مانع بن راشد آل مكتوم رائد حركة الإصلاح في الثلاثينيات، وهي أول دائرة للمعارف في الإمارات. وفي أبوظبي تأسست مدرسة آل عتيبة سنة ١٩٣٠م، وظهرت بعد ذلك عدة مدارس نفس النمط في مدن الإمارات الأخرى.

وقد استمر التعليم التطوري حتى أواخر الأربعينات حيث أدت العديد من العوامل إلى توقفها مثل انتشار الكساد التجاري وظهور اللؤلؤ الصناعي وتأثيرالحرب العالمية الثانية على التبادلات التجارية في الخليج العربي مما انعكس سلباً على تلك المدارس الرائدة التي تخرج منها النخبة المثقفين من رواد الإمارات وكانت مدرسة الإصلاح القاسمية التي تأسست في الشارقة سنة ١٩٣٥م قد ساعدت من خلال تميز مناهجها في تطور التعليم من النمط شبه النظامي إلى التعليم النظامي. وعلى أنقاض هذه المدرسة ومن خلال تجاربها التعليمية تأسست أول مدرسة نظامية في الإمارات وهي مدرسة القاسمية بالشارقة.

د- التعليم الحديث النظامي

بدأ أول عام دراسى فى التعليم النظامى مع افتتاح مدرسة القاسمية بالشارقة سنة ١٩٥٣/١٩٥٤م، وكان تعليماً منظماً في مدارس وفصول ومقررات إلى جانب تقويم الطالب ومنحه شهادة دراسية في نهاية العام الدراسي، وتطور التعليم النظامي في الإمارات خلال مرحلتين الأولى كانت تعتمد على الحكومات المحلية ودوائر المعارف التي تأسست خلال الستينيات. أما المرحلة الثانية والتي تمثل الانطلاقة الكبرى للتعليم فقد حدثت منذ الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١م وهو اليوم الذي أعلن فيه عن قيام دولة الإمارات، فتأسست الوزارات الاتحادية ومنها وزارة التربية والتعليم والشباب التي تولت مسؤولية الإشراف على التعليم في مراحله المختلفة وانتشرت خلال تلك

الفترة المدارس الحكومية المجهزة بأحدث الأجهزة والوسائل وذات الطراز المعماري الراقي، واستقدمت الدولة البعثات التعليمية من مختلف البلدان العربية لتساهم في تطور التعليم الحديث وهكذا شهدت دولة الإمارات خلال تلك الفترة قفزة كبيرة في مجال التعليم أدى إلى زيادة نسبة المتعلمين من بين أفراد الشعب والقضاء على الأمية، ثم حدث تطور كبير في مجالات وأنواع التعليم ومراحله.(١٤)

جدير بالذكر أن الإمارات أولت اهتماماً كبيراً للتعليم عند اكتشاف النفط وبداية التطور، واعتبرته من أولويات التنمية، لينشأ جيل مؤهل قادر على العطاء وخدمة الوطن، فعند قيام الاتحاد عام ١٩٧١، لم تكن الخدمات التعليمية قد وصلت لكثير من القرى والحواضر، ولم يكن عدد الطلاب في الإمارات يتجاوز الـ ٢٨ ألف طالب، وكان على من يرغب في إتمام تعليمه بعد الدراسة الثانوية الابتعاث إلى الخارج سواء إلى إحدى الدول الأجنبية أو العربية للحصول على الشهادات العليا على حساب الدولة. في الوقت نفسه عملت القيادة على إيجاد البنية التحتية، فقد تم تأسيس الهيئات الرسمية، التي تشرف على التعليم، عام ١٩٧٠. كان حينها يشتمل على أربع مراحل تعليمية، هى: الروضة ٤-٥ سنوات، الابتدائية ٦-١١ سنة، المتوسطة ١٢-١٤، الثانوية ١٥-١٧ سنة، وقد بدأ تطوير التعليم وتوفير جميع احتياجاته، ليشمل الإناث والذكور الذين يتلقون تعليمهم في المدارس الحكومية مجاناً، ليظهر فيما بعد التعليم الخاص متمماً لجهود القطاع العام، وموفراً التعليم لأكثر من ٤٠% من الطلاب الذين يدرسون في دولة الإمارات. كما يقوم التعليم الخاص بتعليم اللغات الأجنبية الإضافية لكثير من المواطنين وأبناء الجاليات المختلفة، بالإضافة إلى اعتماده مناهج متنوعة لبعض المواد، مثل العلوم والرياضيات وغيرهما.

وقد ظل التعليم الهاجس الأكبر للدولة، فقامت بتبني خطة مستقبلية لتطوير التعليم

في السنوات العشرين المقبلة، واضعة نصب أعينها تحقيق أهدافها لتصل بالتعليم إلى مستويات معيارية تتماشى مع معطيات التكنولوجيا والعلوم، وتركز هذه الخطة على تعليم تكنولوجيا المعلومات ومحو الأمية في هذا المجال. وللحفاظ على قيم المجتمع ومبادئه، ولضمان تعزيزها لدى الأجيال الناشئة. (١٥)

إنفوجراف بالأرقام التعليم في الإمارات خلال ٤٦عاماً (١٩٧١ – ٢٠١٦)

المصدر/ موقع صحيفة العين الإماراتية الإخبارية– ٢٠١٧/١٢/١

٢–الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم الاماراتية :

تقوم الخطة الاستراتيجية على عدد من القيم من ضمنها: المواطنة والمسؤولية ، مبادئ وقيم الإسلام ، الالتزام والشفافية ، المشاركة والمساءلة ، التكافؤ والعدالة ، العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

أ – الرؤية : تتمثل رؤية وزارة التربية والتعليم الإماراتية في تقديم تعليم ابتكاري لمجتمع معرفي ريادي عالمي.

ب – الرسالة : تتمحور جول بناء وإدارة نظام تعليمي ابتكاري لمجتمع معرفي ذي تنافسية عالمية يشمل كافة المراحل العمرية ويلبي احتياجات سوق العمل المستقبلية وذلك من خلال ضمان جودة مخرجات وزارة التربية والتعليم وتقديم خدمات متميزة للمتعاملين الداخليين والخارجيين .

ج – الأهداف الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم: وضعت وزارة التربية والتعليم الإماراتية مجموعة من الأهداف من أجل تحقيق الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم تمثلت فى :(١٥)

- ضمان تعليم متكافئ بما في ذلك التعليم ما قبل المدرسة
- تحقيق كفاءة متميزة للهيئات القيادية والتعليمية
- ضمان جودة وكفاءة وحوكمة الأداء التعليمي والمؤسسي
- ضمان بيئات تعليمية آمنة وداعمة ومحفزة للتعلم
- استقطاب وتأهيل الطلبة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي داخل الدولة وخارجها بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل
- تعزيز قدرات البحث العلمي والابتكار وفق معايير تنافسية عالمية
- ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية
- ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي.

ابرز مستهدفات ٢٠٢١		
١	مؤشر امتحان TIMSS	من أفضل ١٥ دولة
٢	نسبة التخرج من المرحلة الثانوية	%٩٨
٣	نسبة الالتحاق برياض الأطفال (الحكومة والخاصة)	%٩٥
٤	مؤشر امتحان PISA	من أفض ٢٠ دولة
٥	نسبة الطلبة بمهارات عالية فى اللغة العربية وفق الاختبارات الوطنية	%٩٠
٦	نسبة المدارس بمعلمين ذوى جودة عالية	%١٠٠
٧	نسبة المدار بقيادة مدرسية عالية الفعالية	%١٠٠
٨	نسبة الالتحاق بالسنة التأسيسية	%٠
٩	نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلى الإجمالى	%١,٥

المصدر/ موقع وزارة التربية والتعليم الاماراتية

https://www.moe.gov.ae/Ar/AboutTheMinistry/Pages/MinistryStrategy.aspx

٣- أبرز مظاهر تطوير التعليم فى الإمارات

استطاعت دولة الإمارات استحداث العديد من النظم التعليمية التى ساهمت وتساهم بشكل كبير فى تطوير التعليم أهمها:

أ - نظام ألف التعليمى :

نظام "ألف" التعليمي هو المنصة الإلكترونية الوحيدة على مستوى العالم من حيث شمولها على كل المواد التعليمية بصورة منظمة، يتعلم من خلالها الطالب سواءً أثنـــاء وجوده في المدرسة أو البيت، هذه المنصّة أُعدت وفق إطار تعليمي تربوي متوافق مع مناهج وزارة التربية والتعليم.. وتقدم الحلول الجذرية الذكية لتطوير التعليـــم وإدراج التكنولوجيا فيه بشكل فاعل ومدروس، جميع دروس المنصة أعدها خبراء تربويـــون

لتحفز الطالب على التعلم الذاتي، إضافة إلى توفيرها بيانات لحظية للمعلم حول مستوى أداء الطلبة خلال الحصة ما يسهل عليه سرعة دعم الطالب المتعثر ووضع الخطط المناسبة للعلاج، ويهدف هذا النظام التعليمي إلى دعم طلاب دولة الإمارات للمنافسة العالمية، بجانب توفير بيانات إحصائية للإدارة بشأن أداء كل طالب ومعلم في المدرسة ومقارنات بين الصفوف الدراسية بشكل عام في جميع الدروس فإذا لاحظت إدارة المدرسة انخفاض مستوى الطلبة في أي درس تبدأ في البحث عن أسباب هذا الانخفاض ومعالجتها.(١٦)

ويجمع النظام التعليمي المتكامل التابع لشركة "ألف للتعليم" مزيجاً من أحدث برمجيات وأنظمة التكنولوجيا والمُقاربات التعليمية والتي تم استخدامها لدعم تطور تعلم الطلاب، ويستند إلى ٣ ركائز رئيسية: وهي:

١. بيئة تعلّم رقمية ممتعة وسهلة الاستخدام، تم تطويرها في أبوظبي من قبل خبراء رائدين في التكنولوجيا.
٢. محتوى عالى الجودة للوسائط الفائقة عالي الجودة تم تطويره لإشراك وتحفيز التعلّم بمزيج من مقاطع الفيديو والأنشطة التفاعلية والألعاب المُرتبطة جميعها بمنهج وزارة التربية والتعليم.
٣. نتائج التعلم للصفوف الدراسية ٦ و٧ و٨ بجانب توفير بيانات في الوقت الحقيقي ضمن كل درس لتمكين المعلمين من دعم التعلّم الفردي وتحديد نقاط القوة والضعف المتعلقة بأداء كل طالب على حدة بشكل فعّال.(١٧)

وقد كشف تقرير دولي متخصص، صدر أخيراً بعنوان "مدن واعدة"، أن النظام التعليمي في دبي مؤهل ليكون أحد أفضل النظم العالمية كونه نجح في تحقيق أفضل مستوى تحسن في الأداء بين ٦٥ بلداً شاركت في اختبارات PISA. "البرنامج الدولى

لتقييم الطلبة" التى تجريه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، جاء ذلك في نتائج دراسة دولية مقارنة نشرتها مؤسسة "سي إف بي تي"، وهي مؤسسة دولية غير ربحية توفر خدمات تعليمية في المملكة المتحدة وحول العالم وتعتبر الدراسة الأولى من نوعها للمنهجيات المستخدمة في تحسين معايير جودة المدارس في خمس مدن عالمية متنوعة، هي: دبي، ولندن، ونيويورك، وريو دي جانيرو، وهوتشي منه، وقد أفاد التقرير أن نتائج التقييمات الدولية أظهرت تفوق الامارات على جميع الدول المشاركة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كما أشار التقرير إلى تنوع نظام التعليم المدرسي في دبي بشكل ملحوظ، إذ توجد ١٧٣ مدرسة خاصة، تطبق ١٦ منهجاً تعليمياً دولياً مختلفاً، بما فيها منهج وزارة التربية والتعليم، ونجحت المدارس التي تطبق منهج البكالوريا الدولية والمنهج البريطاني في تحقيق أداء أعلى من معدل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في جميع المجالات الثلاثة، في حين سجلت المدارس الخاصة التي تطبق منهاجي وزارة التربية والتعليم والتعليمي الباكستاني، أداءً أقل من معدل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وأوضح التقرير أن حكومة دبي أدركت الدور المحوري الذي يلعبه التعليم عالي الجودة في جذب الخبرات الأجنبية وبناء اقتصاد قائم على المعرفة وأكدت خطتها الإستراتيجية على رؤية الإمارات في تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري وتحضير القوة العاملة لاقتصاد عالي الجودة مبني على المعرفة.(١٨)

ب – إضافة مادة "التربية الأخلاقية" للمناهج الدراسية

كانت الإمارات سباقة في التصدي للفكر الإرهابي من خلال التعليم والتنبيه إلى خطورة تسلل هذا الفكر إلى المنظومة التعليمية، ومن هنا جاءت المبادرة الرائدة للشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، بتدريس التربية الأخلاقية في

المدارس.

تشمل مادة التربية الأخلاقية ٥ عناصر رئيسية، وهي: الأخلاقيات، والتطوير الذاتي والمجتمعي، والثقافة والتراث، والتربية المدنية، والحقوق والمسؤوليات. وتتضمن المبادرة تشكيل لجنة لاعتماد أطر منهجية ومعايير مناسبة لإعداد مادة "التربية الأخلاقية"، بما يتوافق مع الهوية الثقافية والعادات والتقاليد الإماراتية لكي تسهم مع جهود مختلف المؤسسات والهيئات في وضع أسس علمية ومضامين تربوية وبرامج مدروسة وآليات عمل تضمن تكامل هذه المادة الحيوية مع باقي المقررات الوطنية والدراسية.(١٩)

في يوليو ٢٠١٦ أعلنت دولة الامارات عن إضافة مادة "التربية الأخلاقية" ضمن المناهج والمقررات الدراسية، وذلك بهدف ترسيخ القيم وتعزيز التسامح والاحترام والمشاركة المجتمعية، وتنمية روح المبادرة والتفاعل الإيجابي والمسؤولية، وتشجيع الإبداع والابتكار والطموح لدى الطلبة، وحب والعلم وإتقان العمل.

ج – مسابقة وطنية طلابية في العلوم النووية

وضعت وزارة التربية والتعليم خطة استراتيجية للأعوام الأربعة القادمة بهدف بناء وإدارة نظام تعليمي ابتكاري لمجتمع معرفي ذي تنافسية عالمية يشمل كافة المراحل العمرية، ويلبي احتياجات سوق العمل المستقبلية، وذلك من خلال ضمان جودة مخرجات وزارة التعليم، وقد أطلقت البعثة الدائمة للدولة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أول مسابقة طلابية وطنية في مجال العلوم النووية واستخداماتها لخدمة التنمية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والهيئة الاتحادية للرقابة النووية ومؤسسة الإمارات للطاقة النووية، وتسلط المسابقة الضوء على الاستخدامات السلمية للتطبيقات النووية في تنمية المجتمع التي تضم تحسين صحة الإنسان وحماية البيئة والمصادر

المائية وتوليد الطاقة النظيفة، وتستهدف المسابقة طلاب المدارس الثانوية في الإمارات والذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ إلى ١٨ عاماً وتشجعهم على تقديم أفكارهم عبر إرسال مقترح يتعلق بإحدى هذه المجالات عن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتتماشى مجالات المسابقة الثلاثة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي تدعم استخدام التطبيقات النووية في مكافحة التغير المناخي وتوفير المياه النظيفة والنظافة الصحية وحماية البيئة، والتى اعتمدت من قبل دولة الإمارات عام ٢٠١٥.(٢٦)

د – التعليم الالكترونى والذكى والتعليم عن بعد

- التعليم الالكترونى والذكى:

يهدف برنامج التعليم الالكترونى إلى الارتقاء بالنظام التعليمي في الدولة، عبر تطبيق أفضل وسائل التعليم المتبعة عالمياً، وتجهيز الفصول الدراسية بالتقنيات المتطورة، بشكل يتيح للطلاب إمكانية التعلم في بيئة تفاعلية وتشاركية، حيث توفر وزارة التربية والتعليم خيارات الدراسة في الخارج بأسلوب التعليم الإلكتروني. ويشترط لهذه الخدمة الحصول أولاً على موافقة الوزارة قبل الالتحاق بالدراسة، وذلك عن طريق طلب الإفادة عن مؤسسة تعليمية / برنامج دراسي ، وقد ساهمت جامعة حمدان بن محمد الذكية بتعزيز مبادرات التعليم الإلكتروني، من خلال طرحها لمقررات دراسية معتمدة لكل من درجتي البكالوريوس والماجستير، بالإضافة إلى ذلك، تقدم كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية درجة الماجستير في الإدارة العامة والتي تؤهل الطلبة للحصول على مراكز رفيعة المستوى لدى الجهات الحكومية.(٢٠)

- التعليم عن بعد :

من أهم و أكثر الطرق الحديثة التي يتم استخدامها في التعليم، وقد انتشر في

الآونة الأخيرة حيث يوفر الكثير على الطلاب، خاصة من يعانون من مشاكل الانتقال من مسافات طويلة، وتعتمد الفكرة الأساسية للتعليم عن بعد على وجود المتعلم في مكان و المؤسسة التعليمية في مكان آخر، والتواصل بواسطة الانترنت أو ما يسمي بالتعليم الذكي، ويهدف هذا النوع من التعليم إلى تكوين طالب إيجابي ومبدع و قادر على بناء خبراته و تنظيمها بنفسه، و هذا في مناخ تفاعلي تقوم بدعمه أساليب حديثة و تقنيات متطورة، كما يمنح المتعلم فرصة اكتشاف ذاته و التعرف على مواهبه الخاصة، و كيفية تنميتها عن طريق البحث وإجراء تجارب عن المعلومات المختلفة.(٢١)

وفى هذا الإطار أطلقت وزارة التعليم الإماراتية التطبيقات التالية للتعليم الالكترونى والذكى والتعليم عن بعد مثل:(٢٢)

- <u>البرامج والدروس التعليمية الذكية (دروسى)</u>

أطلقت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع اتصالات وجوجل نظام التعليم الإلكتروني عبر الإنترنت، وذلك عبر تطبيق "دروسي" على اليوتيوب الذي يستهدف طلبة الحادي عشر، والثاني عشر، في القسمين العلمي والأدبي في مختلف أنواع التعليم الحكومي والخاص والمنازل وتعليم الكبار في الدولة، وتتمثل المبادرة في ٦٠٠ درس مصوّر عن طريق الفيديو، نصفها للصف الحادي عشر، والنصف الآخر للصف الثاني عشر، ومدة كل منها حوالي ٢٥ دقيقة، وترتبط تلك الفيديوهات بوحدات معينة من ١٠ مواد تدريسية تشمل اللغتين العربية والإنجليزية، والتربية الإسلامية، والتاريخ، والأحياء، والكيمياء، والجغرافيا، والفيزياء، والرياضيات، والجيولوجيا، ويشارك فيها ٤٥ من أفضل الأساتذة على مستوى الدولة، وبإشراف مباشر من ٢٠ موجه للمواد التدريسية المذكورة، وإضافة إلى تعزيز التعليم الذكي في الدولة، يهدف البرنامج أيضاً

إلى مساعدة أسر الطلبة في الحد من التكاليف العالية للدروس الخصوصية.

- برنامج الديوان :

أطلقت وزارة التربية والتعليم برنامج الديوان، والذي يتيح للمعلمين والطلاب في المدارس الحكومية عرض المناهج التعليمية إلكترونياً على أجهزة الحاسب الخاصة بهم، والتفاعل معها بطريقة سلسة، كما يتيح لهم تحميل نسخ إلكترونية من مختلف الكتب المتاحة لجميع المواد الدراسية، والوصول إليها في أي وقت ومن أي مكان . وتعد هذه المنصة خطوة أخرى في تطوير وتحسين ورفع كفاءة التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي

تم إطلاق برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي في أبريل من العام ٢٠١٢، وذلك تماشياً مع رؤية الإمارات ٢٠٢١، الرامية إلى تعزيز مفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة ودمج التقنيات المتطورة بالعملية التعليمية، ويهدف البرنامج لخلق بيئة تعليمية جديده في المدارس من خلال توزيع أجهزة لوحيه لجميع الطلاب وتزويد جميع مدارس الدوله بشبكات الجيل الرابع فائقة السرعة و ينفذ المشروع بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم، وهيئة تنظيم الاتصالات(TRA)، ومكتب رئاسة مجلس الوزراء. ويهدف إلى الخروج بالمناهج والمواد التعليمية من الأطر التقليدية والصور النمطية المألوفة للكتب المدرسية إلى المناهج الالكترونية والمحتوى العلمي التقني الذى يتيح للطلبة فرص التعليم المستمر والتعليم الجماعي والتواصل مع المعلمين والوصول إلى البرامج الإدارية ومعلومات الطالب وبياناته من خلال عالم الحوسبة السحابية وباقة التطبيقات الذكية المتكاملة.

ويتم تمويله من قبل صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لهيئة تنظيم

الاتصالات، الذي سيوفر الدعم اللازم للبرنامج خلال السنوات الخمس الأولى من انطلاقته، ليغطي بذلك كافة المراحل التمهيدية لنشر البرنامج في جميع المدارس الاتحادية.

- برنامج النضج الالكتروني:(٢٣)

شرعت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي بتطبيق برنامج النضج الالكتروني على كافة المدارس الحكومية في الدولة بغية وضع لبنة أساسية تمهد للتحول إلى التعليم الذكي في المدرسة الإماراتية ويدعم البرنامج جهود وزارة التعليم لتحقيق الاستفادة المثلى من التكنولوجيا وتعزيزها في المدرسة الإماراتية مستعينة بأعرق التجارب العالمية ذات الصلة. يعتمد البرنامج على مفهوم التقييم الذاتي بحيث تقوم كل مدرسة بالتعرف على إمكاناتها في المجال المذكور بالتعاون مع فرق أفردتها الوزارة لتوفير الدعم والإسناد للميدان التربوي إذ تمر مرحلة تمكين كل مدرسة من أدوات التعلم الذكية بمرحلة التأهيل التكنولوجي ثم الإثراء مروراً بالدعم والتعزيز وصولا إلى التمكين وفق إطار متكامل يصنف درجات كافة المدارس من خمس درجات ويتم وضع خطط التطوير بناء على درجة كل مدرسة بعينها.

وبموجب البرنامج ستقوم المدارس بالتقييم الذاتي لمستوى النضج الالكتروني فيها، ووضع خطة للتطوير بناء على نتائج التقييم، ثم تبدأ المرحلة الثانية من البرنامج حيث تخضع المدارس ذات المستوى الجيد للمصادقة على أدائها من قبل الوزارة و تخضع المدارس ذات المستوى المقبول و الضعيف لبرنامج دعم لضمان تقدمها، ويتضمن البرنامج عدة مبادرات لدعم عملية التحول إلى التعلم الذكي بأعلى مستويات النضج الالكتروني في المنظومة التعليمية للوصول إلى نظام تعليمي

ذكي متكامل ، ومن هذه المبادرات ، مبادرة تدريب المدربين ، ومبـــادرة الـــمـــدارس القياديـــة بحيث تتولى نقل تجربتها إلى مدارس أخـــرى ذات التقييم الضـــعـــيـــف أو المقبول.

٤ – تعليم أصحاب الهمم

أولت الامارات اهتماما بالغاً بأبنائها من ذوى الاحتياجات الخاصة انطلاقاً من فلسفة مسئولية المجتمع عن هذه الفئة، فرعايتها وتنمية قدراتها واجب محتم لا يقف عند حد الأسرة بل هو التزام على كافة أجهزة الدولة التى يجب أن تتضافر جهودها وتســـخـــر إمكاناتها لتلبية احتياجاتهم الطبيعية وأهمها التعليم.(٢٤)

أ – تشريعات داعمة لأصحاب الهمم

تطبق دولة الإمارات شعار" لكل طفل الحق في التعليم"، وقضت قوانينها الاتحاديـــة بإلزامية التعليم لتشمل المراحل التعليمية كافة وصولاً لسن الثامنة عشرة. كما تدعـــم الدولة الخدمات التعليمية، وتوفر الأدوات والسبل التربوية الخاصة لأصحاب الهـــمـــم، لتفعيل دورهم التنموي في المجتمع بشكل كامل، ويعتبر القانون الاتحـــادي رقـــم ٢٩ لسنة ٢٠٠٦ بشأن حقوق المعاقين والمعدل بقانون اتحادي رقم ١٤ لعام ٢٠٠٩ أول قانون يصدر في الدولة لحماية أصحاب الهمم، وينص على الحقـــوق والـــرعـــايـــة، والفرص المتساوية لهم في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والتدريب والتأهـــيـــل، ويهدف إلى ضمان حقوقهم وتوفير جميع الخدمات في حدود قدراتهم وإمكاناتهم.

- تنص المادة ١٢ من ذات القانون على التالي: "تكفل الدولة لصاحب الاحتياجـــات الخاصة فرصاً متكافئة في التعليم في كافة المؤسسات التربوية والتعلـــيـــمـــيـــة، والتدريب المهني، وتعليم الكبار والتعليم المستمر، سواءً ضمن الصفوف النظامية، أو الصفوف الخاصة مع توفير المنهج الدراسي بلغة الإشارة، أو طريقة برايل، أو

بأي وسائل أخرى حسب الاقتضاء".

- في عام ٢٠١٤، أصدرت حكومة دبي على المستوى المحلي القانون رقم ٢ لعام ٢٠١٤ القاضي بحماية حقوق أصحاب الهمم في إمارة دبي. ويهدف إلى توفير رعاية طبية ذات جودة عالية وخدمات اجتماعية، وتعزيز الوعي العام والمساهمة بدمج الأشخاص أصحاب الهمم في المجتمع، والتأكيد على مشاركتهم في التنمية الاجتماعية .

ب – دمج أصحاب الهمم في النظام التعليمي

تبذل دولة الإمارات جهوداً ملموسة لدمج الطلبة أصحاب الهمم أو (ذوي الإعاقة) في النظام التعليمي، وانتهجت وزارة التربية والتعليم استراتيجية تكييف المدارس العامة، وإتاحة الفرصة لتوفير التعليم لأصحاب الهمم، حيث يمكن للطلبة من هذه الفئة التسجيل في أي مدرسة بدون استثناء، كما يتوفر لدى وزارة التربية والتعليم إدارة معنية بأصحاب الهمم، تعمل على تعزيز وتأمين حقوقهم، وإمكانية حصولهم على نفس الفرص التعليمية المتوفرة لنظرائهم من غير أصحاب الهمم، كما تطرح وزارة التربية والتعليم عدة برامج تدريبية ومرافق تستهدف تلبية حاجات الأطفال أصحاب الهمم، وأولياء أمورهم، ومدرسي رياض الأطفال، وتشمل البرامج إرشادات للتعامل مع ذوي الإعاقة البصرية والسمعية، وبرامج تحديد المواهب، والتعرف على لغة الإشارة للصم، واضطرابات اللغة التي يعانيها الأطفال، كما أنشأت الوزارة مراكز دعم لمتابعة وتقييم التقدم الذي يحرزه الأطفال أصحاب الهمم قبل وبعد الإدماج في المدارس. وتقدم هذه المراكز خدمات مختلفة تشمل التشخيص الفردي للطلاب ذوي الإعاقة، وصعوبات التعلم، والتوصيات، ومساعدة أولياء الأمور في التعامل مع حالة الطفل.

ويعتبر المشروع الوطني لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة الذي أطلقته مؤسّسة زايد

العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة في عام ٢٠٠٨ في أبوظبي تحت شعار"حياتنا في اندماجنا" من المبادرات الرئيسية لدمج أصحاب الهمم في المجتمع، في كافة المستويات الصحية والاجتماعية والتعليمية والبيئية، وضمان تكافؤ الفرص لهم في جميع مجالات الحياة، وقد تم تعميم المشروع على مستوى الدولة، وخلال العام الأكاديمي ٢٠١٤-٢٠١٥، تم تنفيذ ١٥٦ مدرسة حكومية تابعة لمشروع الدمج التعليمي.(٢٥)

٥ - اختبارات مقارنة دولية لقياس مستويات أداء النظام التعليمي

منذ عام ٢٠٠٨، شاركت دولة الإمارات في العديد من الاختبارات الدولية لفحص مستويات الأداء في نظامها التعليمي. وتشمل هذه الاختبارات البرنامج الدولي لتقييم الطلاب-بيزا (PISA) ، اختبار التوجهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم-تيمز (TIMSS)،والاختبار الدولي لقياس مدى التقدم في مهارات القراءة - بيرلز (PIRLS)، في هذه الاختبارات حصلت دولة الإمارات على مراتب متقدمة على المستوى العربي، وفقاً للأجندة الوطنية التي ترمي إلى وضع طلبة الدولة ضمن أفضل طلبة في العالم في اختبارات تقييم المعرفة والمهارات في القراءة والرياضيات والعلوم، إضافة إلى رفع نسبة التخرج من المرحلة الثانوية بما يتناسب مع المعدلات العالمية، ,وأن تكون جميع المدارس متميزة بقيادات ومعلمين جميعهم مرخصين وفقاً للمعايير الدولية .

- اختبار الإمارات القياسيEmSAT

في عام ٢٠١٧ ، بدأت وزارة التربية والتعليم تطبيق اختبار الإمارات القياسي-إمسات EmSAT وهو عبارة عن مجموعة من الاختبارات الوطنية المعيارية الإلكترونية للغة العربية والإنجليزية والرياضيات والعلوم المبنية وفق معايير وطنية.

والتي تساعد على تحديد مستوى أداء الطلبة، كما تساعد المدارس ووزارة التربية والتعليم على تحديد المشاكل قبل استعصاء حلها كي يتم تقديم المساعدات المناسبة للطلبة، وإبلاغ المدرسة لوضع خطط التحسيّن.

يتألف EmSAT من ثلاثة أقسام رئيسة:

- القسم الأول :اختبارات تحديد المستوى للصف الأول الأساسي(Baseline Tests)، وهي اختبارات تقيس استعداد الطلبة للتعلم بعد انتهاء مرحلة رياض الأطفال، وتوفر لصنّاع القرار بيانات دقيقة حول نقطة البداية في تطوير مهارات ومعارف الطلبة.
- القسم الثاني :اختبارات تتبع المهارات والمعارف (Advantage Tests)التي يمتلكها الطلبة عبر سنوات التعليم العام في اللغتين العربية والإنجليزية والرياضيات والعلوم، تزود هذه الاختبارات أصحاب القرار ببيانات عن مدى امتلاك الطلبة في كافة مدارس الإمارات العربية المتحدة لمهارات ومعارف تتماشى مع التوقعات العالمية للفئات العمرية المختلفة، وتشمل الصفوف (الرابع، السادس، الثامن والعاشر).
- القسم الثالث :اختبارات قبول جامعية (Achieve Tests) تقيس مدى امتلاك الطلبة للمهارات والمعارف في اللغتين العربية والإنجليزية والرياضيات والعلوم بعد انتهاء مرحلة التعليم العام وقبل الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، وتزود أصحاب القرار ببيانات تساعدهم في اتخاذ قرارات متعلقة بقبول الطلبة في الجامعات.(٢٧)
- معايير الرقابة والتقييم المدرسية

تم تصميم إطار معايير الرقابة والتقييم المدرسية في دولة الإمارات العربية المتحدة لدعم تطبيق عمليات رقابة دقيقة وموثوقة على جميع المدارس بدءاً من

مرحلة التعليم المبكر وحتى نهاية المرحلة الثانوية على اختلاف المناهج التعليمية المطبقة في الدولة.

تحتوي معايير الرقابة والتقييم المدرسية على معايير أداء شاملة تحدد عناصر الجودة الأساسية في التعليم، ويتضمن كل معيار للأداء مجموعة من مؤشرات الأداء وعناصر محددة، ووصف توضيحي مفصل لعناصر الجودة يقدم توجيهات وإرشادات وافية للرقابة المدرسية وعمليات التطوير في المدارس.

٦ – التعليم العالى :

يضم التعليم العالى فى الإمارات الجامعات الآتية: جامعة الإمارات العربية المتحدة – جامعة زايد– كليات التقنية العليا

ويسعى التعليم العالى فى الامارات من خلال ما يقدمه من أبحاث جامعية إلى إيجاد حلول مبتكرة ومستدامة للعديد من التحديات التي تواجه دولة الإمارات ودول المنطقة والعالم. وتولي دولة الامارات اهتماماً استراتيجياً لسبع مجالات أساسية هي: الطاقة المتجددة، والمواصلات، والتعليم، والصحة، والتقنيات، ومصادر المياه، واكتشاف الفضاء. ويساهم التركيز على الأبحاث في هذه المجالات في تحقيق رؤية الإمارات ٢٠٢١، التي تتخذ من الابتكار والبحث والعلوم والتقنيات أساساً لبناء اقتصاد تنافسي منتج قائم على المعرفة، وقد قامت جامعة الإمارات بتأسيس العديد من المراكز والمعاهد البحثية ذات الأهمية الاستراتيجية لدولة الإمارات وللمنطقة تُعنى بتطوير المعرفة في مجالات مهمة منها على سبيل المثال: مركز الامارات لأبحاث السعادة، مركز السياسة العامة والقيادة، مركز خليفة للتقنيات الحيوية والهندسة الوراثية، مركز أبحاث الطرق والمواصلات والسلامة المرورية، المركز الوطنى للمياه، المركز الوطنى لعلوم وتكنولوجيا الفضاء.(٢٨)

- استراتيجية الامارات لتطوير التعليم العالى

وضعت دولة الإمارات استراتيجية متكاملة لتطوير التعليم العالى تهدف للوصول إلى تعليم عالي الجودة في المسارات المهنية والأكاديمية على حدٍ سواء ترتكز على أربعة محاور رئيسية وهى :(٢٩)

- محور الجودة : يهدف إلى دعم مؤسسات التعليم العالي للتنافس عالمياً من خلال تطبيق معايير اعتماد عالية الجودة وتوفير حوافز للمؤسسات وتأهيل هيئة تدريس مميزة، وقد تم إطلاق مبادرة تصنيف مؤسسات التعليم العالي في الدولة، والتي سيتم من خلالها تطبيق آلية لتقييم المؤسسات على امتداد فئاتها المختلفة (التطبيقية والأكاديمية والبحثية) وتصنيفها في مستويات للجودة حسب مجموعة من المؤشرات، مما يحقق مبدأ شفافية تصنيف المخرجات وتوفير حوافز قوية لدعم جودة النظام التعليمي.
- محور المواءمة : يهدف لإعداد جيل من الخريجين مؤهل للتنافس في سوق العمل بقطاعيه العام والخاص، وذلك من خلال بناء شراكات مع القطاع الخاص في جميع مراحل التعليم العالي من تصميم وطرح البرامج والتدريب، وقد تم إطلاق مبادرة تشكيل مجلس التعليم العالي والقطاع الخاص الذي تقوم فكرته على تنظيم مساهمة سوق العمل لتحديد احتياجات التوظيف والمهارات المستقبلية وتحديد أولويات الأبحاث المطلوبة لسوق العمل، وتوفير فرص الشراكة في مجال البحث والتطوير .
- محور الابتكار: يهدف إلى تطوير بيئة محفزة للبحث العلمي تُؤهل وتستقطب أفضل الباحثين عالمياً، وتزيد من عدد الباحثين الإماراتيين، وقد تم إطلاق مبادرة استقطاب وزيادة أعداد طلبة الدكتوراه بثلاثة أضعاف، من خلال زيادة دعم تمويل الدراسات العليا، وتعزيز جاذبية الدراسات العليا عبر ربطها بمسار

وظيفي واضح ومتميز.

- محور الكفاءة: يستهدف الوصول إلى مؤسسات تعليم عالي ذات إنتاجية عالية، ومعدل استكمال عالٍ للطلبة، وبرامج أكاديمية متكاملة، مدعومة بآليات تمويل فعالة، وقد تم الإعلان عن إطلاق مبادرة توظيف وتحليل البيانات الضخمة "Big Data" لتتبع المسارات الأكاديمية للطلبة ورفع معدلات استكمالهم للدراسة من خلال إجراء دراسات تحليلية على بيانات الطلبة السابقين وتتبع مسيرتهم التعليمية في التعليم العام والعالي وتحديد العوامل التي تؤثر على فرص النجاح، ثم استخدام مثل هذه التحليلات والعوامل للتنبؤ بأفضل المسارات التي يجب أن يتخذها الطلبة الحاليين.

وقد تم وضع مراحل زمنية متناسقة لتحقيق أهداف الاستراتيجية، تتمثل هذه المراحل فى : تكثيف الجهود على المدى القريب عند بداية إطلاق الاستراتيجية لتشجيع العمل مع الشركاء، وزيادة الشراكات على المدى المتوسط مع القطاع الخاص، لتساهم المخرجات المرجوّة على المدى البعيد في دفع عجلة الاقتصاد عن طريق زيادة تركيز برامج الجامعات، ومواءمة ما تطرحه من تخصصات وما تقوم به من أبحاث مع ما يتطلبه سوق العمل.

خاتمة

ختاماً يمكن تلخيص أهم المشكلات التى تواجه التعليم ما قبل الجامعى فى الدول العربية في: زيادة الكثافة الطلابية داخل الفصول مع تفاقم الزيادة السكانية والمشاكل التى تعاني منها البنية التحتية للمدارس، وما يرتبط بأوضاع المعلمين، وافتقار المناهج إلى تنمية القدرات على بناء الشخصية والهوية والشعور بالانتماء، بالإضافة إلى ضرورة النهوض بهذه المنظومة وتطوير كافة عناصرها وتزويدها بالوسائل اللازمة لتحسين التعليم فى ظل التطورات المتلاحقة للتكنولوجيا بما فى ذلك تطوير

أداء المعلمين بما يحقق التجديد المعرفى والمهنى لهم، واختيار طرق التعلم المناسبة والمحتوى التعليمي الملائم، وتكوين مكتبة إلكترونية من عناصر التعلم، وكذلك أهمية أن يراعى النظام التعليمي قياس المهارات بهدف العمل على تنمية أجيال تمتلك مهارات القرن الواحد والعشرين، والقدرة على التعلم مدى الحياة والقدرة على التفكير والإبداع والابتكار وتطوير مهارات استخدام وتطويع التكنولوجيا، فضلًا عن إعداد بنية محدثة لتخصصات التعليم الفنى والتدريب المهنى تتماشى مع الاتجاهات المعاصرة وتتوافق مع متطلبات سوق العمل.

وفي مواجهة تلك المشكلات تتجه أهم التوصيات إلى التركيز على ثلاث عناصر أساسية لتطوير العملية التعليمية على النحو الآتى :

- الطالب : دمج الطالب فى العملية التعليمية لتوسيع آفاقه المعرفية وتنمية قدراته بدلاً من أن يكون متلقياً فقط للمعلومة بحيث يكون قادراً على الابداع والابتكار. بالإضافة إلى الاستفادة من الجوانب التقنية ومهارات التواصل الاجتماعى لتكون أداة لجذب الطالب مع تنمية قدرته على التفكير التحليلى الناقد والحوار والمناقشة، وتحفيز الأعمال التطوعية لتعزيز مفهوم المدرسة المنتجة.
- المعلم : تعزيز دور المعلم من خلال دعم وتنمية قدراته عن طريق الدورات التدريبية المتطورة، مع اشتراط حصول المعلم على رخصة مزاولة المهنة قبل البدء بالتدريس.
- المناهج: تطوير المناهج بشكل يجعلها تعتمد المحاكاة والتدريب بدلاً من الاعتماد على التلقين والحفظ واجترار المعلومات. تركيز المناهج على الجوانب العلمية وتبسيط مفاهيم العلوم والرياضيات والاستفادة من النماذج الغربية فى طرح المعلومة وتدريسها.

المصادر والمراجع:

(١) تقرير بعنوان (التعليم فى العالم العربى) محمد طارق درويش – الجزيرة نت – متاح على الرابط التالى https://www.google.com.eg/amp/blogs.aljazeera.net/amp/blogs/2017/4/16/التعليم-في-العالم-العربي.

(٢) بيان الألكسو فى اليوم العالمى لمحو الأمية ٨ سبتمبر ٢٠١٧ – موقع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – http://www.alecso.org/newsite/2016-02-02-13-47-43/1717-7-9.html

(٣) تقرير بعنوان (الأمية فى العالم العربى، تعرف على رتبة بلدك) – موقع راديو سوا – متاح على الرابط التالى : https://www.radiosawa.com/a/international-literacy-day/280417.html

(٤) مركز برق للأبحاث والدراسات – الواقع التعليمى فى العالم العربى – ٢٠ يوليو ٢٠١٦ متاح على الرابط التالى: https://barq-rs.com/2062-2/

(٥) تقرير بصحيفة الوطن المصرية – ٢٧/٧/٢٠١٨ متاح على الرابط التالى: https://www.elwatannews.com/news/details/3555107

(٦) صحيفة الغد الأردنية – فهد الخيطان . مقال بعنوان إصلاح التعليم هو الإصلاح متاح على الرابط التالى: http://www.alghad.com/articles/2219952-%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8

(٧) سلطنةعمان – مجلس التعليم – متاح على الرابط التالى: https://www.educouncil.gov.om/page.php?scrollto=start&id=15

(٨) تقرير على موقع أنباء تونس – ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧ – على الرابط التالى http://www.kapitalis.com/anbaa-tounes/2017/09/30/

(٩) البنك الدولى – تقريربعنوان استثمار جديد فى مستقبل تونس – ١٨ مايو ٢٠١٨ على الرابط التالى: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2018/05/18/new-investment-in-tunisia-s-future-to-strengthen-primary-education-and-ensure-all-children-have-access-to-preschool

(١٠) مقال على موقع جريدة العين الاماراتية بعنوان (التعليم في الإمارات.. من "الكتاتيب" إلى الفضاء) – شيماءالواحدى – متاح على الرابط التالى : https://al-ain.com/article/the-march-of-education-in-the-uae-46-years-space

(١١) البوابة الرئيسية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/education/importance-of-education-to-the-government

(١٢) رؤية الإمارات – الأجندة الوطنية ٢٠٢١ – متاح على الرابط التالى : https://www.vision2021.ae/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-2021/list/first-rate-circle

(١٣) التعليم فى الإمارات العربية المتحدة – ويكيبيديا – متاح على الرابط التالى https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85_%D9%81%D9%8A_

(١٤) عبد الرحمن سيف – تطور دولة الامارات العربية المتحدة – الفصل الرابع (التعليم فى الامارات) الطبعة الأولى – عمان : دار المعتز ٢٠١٤.

(١٥) موقع وزارة التربية والتعليم الاماراتية https://www.moe.gov.ae/Ar/AboutTheMinistry/Pages/MinistryStrategy.aspx

(١٦) تقرير بصحيفة البيان الاماراتية بعنوان (محمد بن زايد: التعليم أفضل أداة لرسم مسارات حيوية جديدة لوطننا) متاح على الرابط التالى : https://www.albayan.ae/across-the-uae/education/2018-09-03-1.3348305

(١٧) تقرير بصحيفة البيان الاماراتية بعنوان (اعتماد نظام »ألف «في ١٠ مدارس حكومية) متاح على الرابط التالى: https://www.albayan.ae/across-the-uae/education/2018-06-18-1.3294585

(١٨) رائد محمد عبد ربه – سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ونهضة إمارة دبى – الطبعة الأولى ٢٠١٧ – دار الجنادرية للنشر – ص.١٨٧.

(١٩) تقرير بموقع المرسال– تطبيقات التعليم الإلكترونى والذكى وعن بعد فى الإمارات– https://www.almrsal.com/post/538831

(٢٠) تقرير بصحيفة الشرق الأوسط – (الإمارات تضيف مادة التربية الأخلاقية للمناهج) – ٢٨يوليو ٢٠١٦ متاح على الرابط التالى: https://aawsat.com/home/article/699751/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%

(٢١) تقرير بموقع المرسال– مصدر سابق

(٢٢) موقع وزارة التربية والتعليم الاماراتية https://www.moe.gov.ae/Ar/MediaCenter/News/Pages/SmartSchools.aspx

(٢٣) البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة – https://government.ae/ar-AE/information-and-services/education/elearning-mlearning-and-distant-learning

(٢٤) القواعد العامة لبرامج التربية الخاصة للمدارس الحكومية والخاصة – متاح على الرابط التالى: https://www.moe.gov.ae/Ar/Legislation/Documents/

Arabic%20Side%20Final.pdf
(٢٥) البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة – مصدر سابق
(٢٦) تقرير بصحيفة البيان الإماراتية – الإمارات تطلق أول مسابقة وطنية طلابية في العلوم النووية – ١٦سبتمبر ٢٠١٨ – متاح على الرابط التالى: https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2018-09-15-1.3357675
(٢٧) البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة – مصدر سابق
(٢٨) الموقع الرسمى لجامعة الإمارات العربية المتحدة – https://www.uaeu.ac.ae/ar/research
(٢٩) صحيفة العين الإماراتية – تقرير بعنوان ("التربية" الإماراتية تكشف محاور الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالى ومبادراتها) ١٣/١٢/٢٠١٧ متاح على الرابط التالى: https://al-ain.com/article/education-uae-high-education